

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



JSIE BISKRA
JOURNÉES SCIENTIFIQUES INTERNATIONALES SUR L'ENTREPRENEURAT

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 05/ 04/03 ماي 2011

**واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و
-المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009**

الاسم و اللقب : خوني رابح

الهاتف: هاتف 0773206087

البريد الالكتروني: khouni28203@yahoo.com

جامعة: جامعة بسكرة



إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



الملخص

يحظي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على غرار باقي دول العالم، باهتمام الدولة على عدة أصعدة على مر المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، و ذلك إدراكا منها لأهمية هذا القطاع في بناء التنمية الاقتصادية الشاملة.

و قد مر هذا القطاع بعدة مراحل في تطوره، تزامنت مع تحول الفكر الاقتصادي عن تفضيل الوحدات الاقتصادية الكبيرة، إدراكا لأهمية الوحدات الصغيرة و المتوسطة و الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاديات الوطنية.

مع ذلك نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مازال لم يرقى إلى نظرائه في بقية دول العالم حتى النامية منها، على غرار جيراننا كتونس و المغرب اللتان حققتا طفرة نوعية في هذا المجال، و يعود ذلك إلى جملة من الصعوبات و المشاكل التي يعاني منها القطاع و على رأسها مشكل التمويل.

و سنحاول من خلال هذا العرض أن نسلط الضوء على واقع القطاع في الجزائر، و التحديات التي تواجهه، و ذلك من خلال النقاط التالية:

-تعداد المؤسسات ص.م و توزيعها حسب قطاعات النشاط.

-آليات الدعم و التمويل الحكومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

-المشاكل و المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات ص.م. في الجزائر





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2000



المداخلة

- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2009 570383 مؤسسة، و يشهد القطاع نموا ايجابيا في تعداده و هو ما يتضح من خلال الجدول (3-4) الموالي :

الجدول (1) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية للفترة 2009-2000

السنة	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
العدد	159000	188564	208957	312959	342788	376767	410959	519526	570383

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com

* معطيات 2009 تخص السداسي الأول من السنة فقط.

الشكل (1) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2009-2000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول (1)

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين المنحى التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنة 2000 أين كانت مقدرت بـ 159000 مؤسسة لتصل إلى حوالي 410959 مؤسسة سنة 2007 ثم إلى 519526 مؤسسة سنة 2008 ، ثم إلى 570383 في نهاية السداسي الأول لسنة 2009 و هو ما يمثل زيادة قدرها 411383 مؤسسة خلال ثماني سنوات و نصف أي زيادة بنسبة % 258.73 ، و هي زيادة حد معتبرة تعكس الجهد المبذول و الإرادة الواضحة لتطوير القطاع.

قبل هذه المرحلة نسجل نوع من التذبذب في تعداد هذه المؤسسات حيث نلاحظ الانخفاض المسجل ما بين 1996 و 1999 بحوالي 17858 مؤسسة، ثم انخفاض آخر ما بين 1999 و سنة 2000 و هو ضئيل مقارنة بسابقه و يقدر بـ 507 مؤسسة، هذه الأرقام تعكس معدلات إفلاس و إغلاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة للمعوقات التي تواجهها و التي يظهر أنها في تراجع ملحوظ.

و تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث طبيعتها القانونية حيث تصنف إلى ثلاث مجموعات أساسية هي : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، و العمومية و التعاونيات الحرفية، و نسجل هيمنة الصنف الأول على أعلى نسبة من تعداد مؤسسات القطاع تليه التعاونيات الحرفية فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، كما هو موضح في الشكل (2)

الشكل (2) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية 2009-2004

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com

* معطيات 2009 تخص السداسي الأول من السنة فقط.





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2000



نسجل من خلال الشكل السابق، تراجع ملحوظا في حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بين سنتي 2008 و السداسي الأول من سنة 2009، حيث انتقل نصيبها من 80.06 % إلى 71.5 % ، مع ذلك تبقى تستحوذ على أكبر نسبة، هذا التراجع بحولي 10 % كان لصالح التعاونيات الحرفية، التي انتقل نصيبها في نفس الفترة من 16.51 % إلى 28.39 % ، و يسجل تزييدا في تعادده كما هو موضح في الجدول (2) الموالي.

الجدول (2): تطور تعداد التعاونيات الحرفية في الجزائر 2002-2009

السنوات 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009

العدد 162085 126887 116347 10622390072867327985071523

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com

* إحصائيات 2009 تخص السداسي الأول للسنة فقط

نلاحظ التزايد الكبير في عدد التعاونيات الحرفية خاصة في الفترة 2008-2009 و التي حققت أكبر زيادة و التي قدرت ب 35198 تعاونية إضافية خلال ستة أشهر فقط أي بنسبة 27.73 %

أما القطاع العام فيألى جانب ضالة حصته فانه يسجل تراجعاً محسوساً و يعود ذلك بشكل أساسي إلى عملية الخصخصة.

2- التوزيع القطاعي للمؤسسات ص.م الجزائرية

تنوزع المؤسسات ص.م على أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي غير أن تركيزها بصورة أساسية ينصب على قطاعين أساسيين هما البناء و الأشغال العمومية و كذا التجارة و التوزيع، أما نصيب القطاع الصناعي منها فهو ضئيل خاصة بالنسبة للغالبية الكبرى منها ممثلة في المؤسسات ص.م الخاصة، و التي تركز في الصف الثالث على قطاع الخدمات بفروعه المختلفة، كما هو موضح في الجدول (3) الموالي.

الرتبة	القطاعات	2006	2007	2008	2009
		عدد المؤسسات %	عدد المؤسسات %	عدد المؤسسات %	عدد المؤسسات %
1	البناء و الإشغال العمومية	33.6190702	33.6190702	34.10	34.84
		118268	118268	111978	111978
2	التجارة و التوزيع	17.2246461	17.2650764	17.2855551	17.2855551
3	النقل و المواصلات	08.9824252	08.9824252	08.9928885	08.829776
4	خدمات العائلات	07.2019438	07.0820829	07.0122529	06.9923461
5	الفندقة و الإطعام	06.0116230	05.8417178	05.6818265	05.6118819
6	صناعات المنتجات الغذائية	05.6515270	05.5416109	05.3017045	05.1817376
7	خدمات المؤسسات	05.2314134	05.5616310	05.7518473	05.9119838
8	باقي القطاعات	16.0543319	15.6546019	15.1448661	14.8449783





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2000



المجموع 269806 100 293946 100 321387 100 335486 100
100

الجدول (3): قطاعات النشاط المهيمنة على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 2006-2009

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com
معطيات 2009 تخص السداسي الأول فقط.

إجمالي المؤسسات الخاصة إلى غاية السداسي الأول 2009 هو 408155 مؤسسة خاصة منها 335486 عبارة عن
مؤسسات و 72669 أصحاب مهن حرة و قد توزع هؤلاء حسب النشاط كما هو موضح في الجدول (4) الموالي .

الجدول (4) : توزيع أصحاب المهن الحرة حسب النشاط 2009

القطاع	عدد المؤسسات
قطاع الصحة	18143
قطاع العدل	4405
مستثمرون زراعيون	18451
قطاعات أخرى	31670
المجموع	72669

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com

أما فيما يخص التعاونيات الحرفية فينقسم نشاطها إلى ثلاثة فروع أساسية هي : صناعات المواد، الخدمات و الصناعات
الفنية، مع تركيز واضح على صناعات المواد إلى غاية 2008، أما في النصف الأول من سنة 2009 فقد تغيرت الوضعية
حيث احتلت الصناعات التقليدية للخدمات المرتبة الأولى من إجمالي عدد التعاونيات الحرفية بعدما سجلت زيادة بنسبة
% 87.28 أي بزيادة 43812 تعاونية إضافية، بعدما انتقل عددها من 50197 تعاونية إلى 94009، في حين
تراجعت الصناعات التقليدية للمواد إلى المرتبة الثانية بـ 43763 تعاونية، و بقية الصناعات التقليدية الفنية في المرتبة
الثالثة كالعادة، و هو ما يوضحه الشكل (3).

الشكل (3) : توزيع التعاونيات الحرفية حسب الأنشطة 2002-2009*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com* معطيات 2009
تخص السداسي الأول فقط

في الصف الثالث نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، و التي نجدها - حسب الإحصائيات إلى غاية النصف
الأول من سنة 2009 - تركز على الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 36.6 % مع تسجيلها لانخفاض بـ (- 9.87)
في عدد المشاريع مقارنة بسنة 2008، تليها الصناعة في الصف الثاني بنسبة 32.4 % بتراجع يقدر بـ (- 01.52)
في عدد المشاريع مع نصيب معتبر لقطاع الزراعة بـ 18.8 % من إجمالي المشاريع بـ 113 مشروع سنة 2008 و بقي
عددها نفسه حتى سنة 2009 و هو النشاط الذي لم نسجله لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2008



الجدول (5) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حسب الأنشطة 2008-2009

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات
2008 مناصب الشغل	2008	عدد المؤسسات		
2009 عدد مناصب الشغل				
2009 نسبة الزيادة في التعداد				
الصناعة 197	19422595	01.52 - 22105		
الخدمات 243	21915591	09.87 - 14759		
البناء و الأشغال العمومية 58	60 6851	03.44 7109 +		
الزراعة 113	113 5952	0 5705		
المناجم و المحاجر 15	1471 12 1697			
المجموع 626	59852786	04.47 - 51149		

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 14، 2008، ص 07.
وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 5.

و نسجل أيضا ضالة نصيب قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يأتي في المرتبة الرابعة بنسبة لا تتعدى 10.18 % في حين يعد النشاط الرئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بنسبة لا تقل عن 34 % سنويا من إجمالي المشاريع.

5- آليات الدعم و التمويل الحكومية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إدراكا منها لمدى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، عن طريق خلق مناصب الشغل و المساهمة في إنتاج حاجيات المجتمع للاستعاضة عن الاستيراد، و كذا مساهمتها الفاعلة في خلق القيمة المضافة، عملت السلطات الجزائرية على دعم مؤسسات القطاع على عدة أصعدة أهمها الجانب التمويلي، و قد مر ذلك عبر إنشاء جملة من الوكالات المتخصصة في هذا المجال، إلى جانب تخصيص وزارة كاملة للقطاع تعمل على ترقيته بالاستعانة بهيئات تابعة لها سنحاول التطرق إليها في المطالب التالية :

5-1 - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البداية كوزارة منتدبة سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994، تعمل الوزارة على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكثيف نسجها الصناعي، بالإضافة إلى الدعم و المساعدات التي تقدمها لها، و لا تساهم الوزارة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن هذا لا يمنعها من المساهمة في حل العديد من المشاكل التي تعترضها، و قد بدا اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ 1995 أي بعد إبرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و تم توسيع مهام الوزارة ليشمل مجالات جديدة مثل :





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2000



أ - التعاون الدولي و الجهوي في مجال ترقية المؤسسات ص . م .

ب - حل مشكلة العقار .

ج - ترقية المناولة .

د - تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و غيرها من القضايا، و يظهر اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تتبع المبالغ المرصودة للوزارة و التي لا تنفك تتزايد حسب ما يوضحه الشكل (8) الموالي .

الشكل (8) : تطور مخصصات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1995-2004

المصدر: قانون المالية للسنوات 1994-2004 .

و لكي تساهم بفعالية أكثر في تأطير و مراقبة و تطوير القطاع، أنشأت الوزارة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المحاضن و المشاتل، مراكز التسهيل و المركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الأول : المحاضن و المشاتل:

تعرف الحاضنات عموما على أنها " مؤسسة قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من التسهيلات و الخدمات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة لتجاوز مرحلة الانطلاق، و يمكن أن تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة " ، و في الجزائر هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تأخذ ثلاثة أشكال هي : المحضنة، الورشة و نزل المؤسسات، تضطلع المحاضن (المشاتل) بوظائف عديدة تصب في إطار مساعدة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية :

تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسستي

المشاركة في الحركية الاقتصادي في مكان تواجدها

تشجيع نمو المشاريع المبتكرة

تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد

ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة

تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل

التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي

يوجد حاليا 15 محضنة (مشتلة) على المستوى الوطني تم إنشاء 14 منها سنة 2003 أما الأخيرة فكانت محضنة

الجزائر و التي تم إنشاؤها سنة 2004 و ذلك بالمرسوم التنفيذي رقم 04-163 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1425

الموافق 2004/06/05 .

الفرع الثاني : مراكز التسهيل :

و هي أيضا مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تعمل على دعم مؤسسات

القطاع و ذلك عن طريق اضطلاعها بجملة من الوظائف هي :





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



- أ- دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها و تجسيد اهتمام أصحاب المشاريع و تجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
ب- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين و التسيير و نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
ج- دعم تطوير القدرات التنافسية و نشر التكنولوجيا الجديدة و تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية و تسويق التكنولوجيا و الابتكار.

و يوجد حاليا على مستوى الجزائر 14 مركز تسهيل موزعة على مناطق مختلفة من البلاد، تم إنشاؤها كلها سنة 2003، بمراسم تنفيذية متسلسلة من 03-389 إلى 03-402 مؤرخة كلها بتاريخ 2003/10/30، و يتعلق الأمر بكل من مركز تسهيل: الاغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، وهران، قسنطينة، بومرداس، الوادي، تيبازة و أخيرا غرداية .

الفرع الثالث : المركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :
تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/3 المؤرخ في 2003/02/25، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها :
- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع،

- تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية.
5-2- الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم و ترقية المؤسسات ص.م
أنشأت الدولة مجموعة من الهيئات تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من اجل دعم عمل الوزارة في ترقية القطاع، تعمل بشكل متكامل معها، و تقدم إلى جانب الدعم خدمات تمويلية لمؤسسات القطاع، و سنحاول التفصيل في أهمها فيما يلي .

الفرع الأول : وكالة دعم و تشغيل الشباب ANSEJ

قامت الوكالة منذ إنشائها إلى غاية نهاية النصف الأول من سنة 2009 بتمويل 105300 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 231989135 مليون دج نتج عنها خلق حوالي 298188 منصب عمل جديد، و تتوزع المشاريع التي تم تمويلها على مختلف أوج النشاط الاقتصادي كما هي موضحة في الجدول (7) .

الجدول (7) : إجمالي المشاريع الممولة من ANSEJ حسب قطاعات النشاط إلى نهاية السداسي الأول 2009

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل	%	قيمة المشاريع 103 دج
الخدمات	31.6133289	30.6491693	68590984	30.6491693	68590984
نقل المسافرين	12.0412684	10.6331720	23681851	10.6331720	23681851
الصناعة التقليدية	15.8716716	19.1857200	3498362	19.1857200	3498362
نقل البضائع	13.0613758	09.4428171	32094745	09.4428171	32094745
الزراعة	10.8511429	09.9629729	24725106	09.9629729	24725106
الصناعة 6025	05.72	07.2121524	19682746	07.2121524	19682746
البناء و الأشغال العمومية 5350	05.08	06.8520445	15457525	06.8520445	15457525
الأعمال الحرة 2898	02.75	02.40	3855293	02.40	3855293





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2000



الصيانة	2266	02.15	6300	02.11	3808448
الصيد	537	00.5	2765	0.92	3087878
الري	348	00.33	1475	0.49	2021292
المجموع*	105300	100	298188	100	231989135

* المجموع منذ نشأة الوكالة إلى غاية نهاية السداسي الأول 2009

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعطيات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 33، بتصرف.
نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة من طرف الوكالة و ذلك بحوالي 31.61%، تليه الصناعات التقليدية بـ 15.87% ثم نقل المسافرين بـ 12.04%، في حين تتخلف القطاعات الإنتاجية كالزراعة التي تأتي في المرتبة الخامسة بـ 10.85% فقط، في حين لا يتجاوز نصيب الصناعة 05.72% بمجموع 5583 مشروع في 11 سنة و نصف منذ بداية نشاطها سنة 1997

المعدل المتوسط للمشاريع الممولة من طرف الوكالة يساوي تقريبا 9156 مشروع سنويا، و ذلك لو قسمنا إجمالي المشاريع على 11 سنة و نصف من النشاط، الرقم يعد معتبرا إلى حد ما، كذلك بالنسبة لإجمالي الوظائف التي تم إنشاؤها و المقدرب 298188 منصب عمل منذ بدء عمل الوكالة، لكن في المقابل لا يمكن اعتبار هذا المجهود كافيا لدفع قطاع أصبح أهم القطاعات في اغلب دول العالم.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

بدأت الوكالة عملها سنة 2001، و إلى غاية نهاية سنة 2008 قامت بتمويل 16925 مشروع فقط، مقارنة بـ 11697 مشروع سنة 2007، أي بزيادة قدرها 30.88%، و تتوزع المشاريع الممولة على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (8): توزيع مشاريع وكالة تطوير الاستثمار حسب قطاعات النشاط 2007-2008

الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع 2007	عدد الأجراء 2007	عدد المشاريع 2008	عدد الأجراء 2008
النقل	8293	1642230	20181091	31.62620181091642230
البناء و الأشغال العمومية	1537	325837150	11.9767965	82.94
الصناعة	866	85846424	-0.00931433	-32.29
الخدمات	710	162124633	128.3028605	16.12
الزراعة	117	120 2621	02.56	22.47-
السياحة	89	66 3965	-25.84	22.64 -
الصحة	85	86 1860	01.17	12.15 -
المجموع	15888311697	19675416925	44.69	23.15





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com.
شهد إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة نموا يقدر بـ 30.88 % بين سنتي 2007-2008، و رغم أن النسبة معتبرة إلا أن العدد الإجمالي للمشاريع الممولة يبقى متواضعا، بمتوسط سنوي لا يتجاوز 2417 مشروع، و هو متوسط ضعيف حتى عند مقارنته بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .
أما عن المشاريع الممولة حسب القطاعات فنجد أن النقل يأتي على رأس القائمة لسنتين متتاليتين و قد بلغ معدل الزيادة فيه بين سنتي 2007-2008 حوالي 24.02 %، أما النمو في التشغيل فيه فكان بـ 31.9 %، أما قطاع البناء و الأشغال العمومية قد سجل ثاني أكبر نسبة نمو بحوالي 52.82 % في عدد المشاريع و 45.33 % في التشغيل ليحتل بذلك المرتبة الثانية بعد النقل في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة .
أما القطاعات الإنتاجية فبالإضافة إلى ضعف نصيبها فقد سجلت الصناعة نموا سلبيا (- 0.93 %) في عدد المشاريع و (- 47.69 %) في التشغيل و هو تراجع كبير جدا يقارب نصف العمالة في القطاع الممول، أما الفلاحة فسجلت سنة 2008 تمويل 03 مشاريع فقط كما تراجع التشغيل فيها بنسب (- 13.83 %).

أما في السداسي الأول لسنة 2009 فقد أصبحت الوضعية كما هي موضحة في الجدول الموالي :
الجدول (9): توزيع مشاريع وكالة تطوير الاستثمار حسب قطاعات النشاط 2009
الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة	%	عدد الأجراء	%
النقل	7832	66.36	171702	35.80	39.0036771	
البناء و الأشغال العمومية	2336	19.79	143741	29.97	32.4430588	
الصناعة	431	3.65	11.6610995	16.8280686		
الخدمات	1084	9.18	13.813008	9.9947929		
الفلاحة	43	0.36	0.56	526	0.56	
السياحة	33	0.28	1.86	1758	6.3630614	
الصحة	44	0.37	0.86	644	0.46	2226
المجموع	10011803		479560	100	10094290	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعطيات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 28، بتصرف.
نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الإجمالي للمشاريع انتقل من 16925 سنة 2008 إلى 11803 في النصف الأول من سنة 2009 أي يتراجع قدره (- 30.26 %) ، و قد سجلت كل القطاعات تراجع في عدد المشاريع الممولة مما يعني تراجعا عاما في نشاط الوكالة، و كانت نسب التراجع المسجلة كما يلي :
النقل (- 28.25 %)

البناء و الأشغال العمومية (- 28.29 %) و الصناعة (- 49.76 %)
الخدمات (- 35.34 %) و الفلاحة (- 64.16 %)





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



السياحة (- 50 %) و الصحة (- 48.83 %)

و عليه فأكبر نسبة تراجع سجلت في قطاع الفلاحة بعدها السياحة و يليهما الصناعة ثم الصحة، و هو ما انعكس على الأموال الموجهة لكل من هذه القطاعات كما هو موضح في الشكل الموالي .

الشكل (9): تطور قيمة تمويلات الوكالة حسب قطاعات النشاط 2007-2009

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في الموقع www.pmeart.com.

من حيث التمويل، رغم تراجع عدد المشاريع في الصناعة إلا أن القطاع استحوذ على أكبر حجم من التمويلات حيث بلغ 1096893 مليون دج سنة 2008 مقابل 398483 مليون سنة 2007، و هذا بطبيعة الحال راجع إلى أن الصناعة نشاط كثيف رأس المال و بالتالي فحاجاته التمويلية تكبر بكثير قطاعات أخرى رغم قلة المشاريع مقارنة بها، غير أن الانخفاض في عدد المشاريع الممولة من 838 مشروع سنة 2008 إلى 431 مشروع في النصف الأول من 2009 أدى إلى تراجع نصيب القطاع من التمويلات بشكل كبير جدا حيث نزل إلى 80686 مليون دج أي بتراجع قدره (- 92.64 %)، و في المرتبة الثانية نجد البناء و الأشغال العمومية و الذي استحوذ على 776382 مليون دج سنة 2008 مقارن بـ 192203 مليون سنة 2007، أما النقل الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث قيمة التمويلات بحوالي 310995 مليون دج إلى غاية نهاية 2008، و قد شهدت تمويلات كل هذه القطاعات نزول كبيرا في النصف الأول لسنة 2009. و تتنوع المشاريع حسب طابعها القانوني إلى خاصة و عامة و مختلطة بنسبة يهيمن عليها القطاع الخاص بـ 99.81 % كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (10): توزيع مشاريع وكالة تطوير الاستثمار حسب طبيعتها القانونية إلى نهاية السداسي الأول 2009 الوحدة : مليون دج

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	القيمة	عدد الأجراء
الخاص	441473	92.06	98.64
العامة	20	0.17	0.34
المختلط	03	0.03	0.34
المجموع	10011803	100	10094290

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرة المعطيات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 29.

أما فيما يخص توزيع المشاريع حسب مراحل التمويل فنجدها موزعة كما هي موضحة في الشكل.

الشكل (10): توزيع المشاريع حسب مرحلة التمويل 2009

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرة المعطيات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 31.

نلاحظ أن مرحلة النشأة تستحوذ على حصة الأسد من المشاريع الممولة بنسبة 77.09 % من إجمالي المشاريع تليها مرحلة التوسع بـ 22.88 %، و عليه فان الوكالة تركز بشكل كبير على تمويل المشاريع الجديدة تليها تطوير القائم منها. الفرع الثالث : صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة



إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2009-2000



انشأ الصندوق سنة 2004 طبقا للأمر الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 و هو عبارة عن شركة ذات أسهم رأس مالها 30 مليار دينار، منها مكتب (60% على الخزينة و 40% على البنوك) و الباقي عبارة عن سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة ، و يعمل على ضمان القروض التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق، في حدود سقف التمويل المحددة، فالصندوق هو الجهة التي تغطي الديون و فوائدها في حالة فشل المشروعات أو تعثرها بنسبة في حدود 50 مليون دج بمستوى تغطية يقدر بحوالي 80% في حالة إنشاء مؤسسة و 60% في الحالات الأخرى و تكون مدة الضمان 07 سنوات .

الجدول (11): التوزيع العام للضمانات حسب نوع الضمان إلى غاية نهاية السداسي الأول 2009

نوعية الضمان	صندوق ضمان القروض م ص م	صندوق ضمان القروض بإسناد من MEDA المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	219	137 356
الكلية الإجمالية للمشاريع	22763124703	20291283246 43054407949
قيمة القروض المطلوبة	12631341347	11964720715 24596062062
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	55 %	
	57 59	
قيمة الضمانات الممنوحة	930436533550878305154216534821	
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	33 %	

43 %

38 %

القيمة المتوسطة للضمان 26135858 37137449 19253584

عدد مناصب الشغل التي ستنشأ 2150912430 9079

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعطيات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 36.

خلال أربع سنوات و نصف من النشاط الحصيلة لم تتجاوز 356 مشروع بمعدل سنوي 79 مشروع، الحصيلة تعد هزيلة جدا بالنسبة لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و بمعدل متوسط للتمويل المطلوب لم يتجاوز 57 %، أرقام تبقى بعيدة جدا عن تطلعات طالبي التمويل من أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة. من حيث الأنشطة تحتل الصناعة المرتبة الأولى في عدد المشاريع و ذلك بما لا يقل عن 238 مشروع من بين مجموع المشاريع المقدر بـ 356 مشروع، أي بنسبة 66.85 % من المشاريع، بقية المشاريع كانت موزعة كما هي موضحة في الشكل الموالي .

الشكل (11): توزيع ملفات الضمانات حسب قطاعات النشاط الى غاية السداسي الأول 2009

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعطيات الاقتصادية رقم 15، 2009، ص 40.

6- المشاكل و المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات ص.م.





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات كثيرة على أكثر من صعيد، منها :

الفرع الأول: صعوبات تسويقية : و نجد منها :

- نقص المهارات الإدارية و التسويقية مما ينجر عنه عدم إتباع أساليب و إجراءات الإدارة الصحيحة و الحديثة و عدم اتخاذ القرارات السليمة،
 - صعوبة العمليات التسويقية و التوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات و عدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف،
 - عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة، و الاعتماد على التعامل المباشر مع المستهلك النهائي،
 - عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة خاصة الصينية منها ،
 - تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية و التي تؤدي إلى فقدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمجموعة كبيرة من الأسواق المحتملة نتيجة لتطبيق حق الأفضلية لصالح دول التكتل،
 - تحدي التنافسية نتيجة للتحرير المتزايد للتجارة الخارجية على المستوى العالمي و الوطني،
 - غياب الفضاءات الوسيطة المساعدة على التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كالمعارض الوطنية و الدولية على اعتبار أنها أول أسواق لتقديم و توزيع المنتجات.
- الفرع الثاني : صعوبات فنية :

تعتبر الدراسات الفنية و دراسة الجدوى الاقتصادية، و توفر المعلومات الحديثة و الدقيقة حول حركة الأسواق و البيئة الاقتصادية و التكنولوجية، من المستلزمات الضرورية لاستمرارية أي مشروع في السوق، و من المؤسف أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعاني من نقص في هذه المجالات مجتمعة و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها :

- نقص المعلومة : و التي أصبحت في وقتنا الحالي عنصرا إنتاجيا جديدا يتفوق في أهميته على عوامل الإنتاج التقليدية، و يمثل عنصرا حاسما في نجاح المؤسسة، مما يضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات لتراقب و تسير تطورات السوق للتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها،
 - نقص العمالة المدربة : و ذلك في مجال دراسات الجدوى و السوق و التمويل، نتيجة عدم قدرة هذه المؤسسات على استقطابها لاعتبارات التكلفة،
 - صعوبات تكنولوجية : مردها إلى سببين هما عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة من جهة، و عدم قدرتها على استخدام التكنولوجيات المستوردة لاعتبارات التكلفة (براءات الاختراع)،
 - افتقار اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمواقع المناسبة نتيجة دائما لعامل التكلفة،
 - الانفصال الشبه تام بين الجامعة الجزائرية و مراكز البحث من جهة، و بين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصورة خاصة، و التي تعتبر المكان الطبيعي لتبني و تجسيد ثمرات الأبحاث و الدراسات التي تتم فيها كما هو حاصل في كل دول العالم المتطورة.
- الفرع الثالث : صعوبات تشريعية :

و تنصب التشريعات المعيقة لمسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في جوانب عديدة و مختلفة نذكر منها :





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



- مشكلة الضرائب : حيث تعاني من ارتفاع معدلات الضريبة و اقتطاع الرسوم المطبق عليها، وكذا النظام الجبائي المطبق على عملية إعادة استثمار الفوائد الذي يؤدي إلى ارتفاع أعباء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى الحد من الإنتاج أو التهرب الضريبي أو الانتقال إلى النشاط الموازي ،

- مشكلة العقار : رغم وجود نصوص قانونية و منشورات تنظيمية تنظم هذا المجال، إلا أن الوضعية القانونية للأراضي الممنوحة جد معقدة فالأشكال يكمن في كيفية تسوية الوضعية من طرف الهيئة التي قامت بترقية العقار أمام المتعاملين الاقتصاديين .

الفرع الرابع : صعوبات تمويلية :

يعد التمويل أكبر معضلة تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة محسدة في نشاط الهيئات التي سبق لنا الإشارة إليها، إلا أن نتائجها تبقى محدودة نتيجة محدودية قدراتها التمويلية، و عليه فالقطاع يعاني من مشكلة تمويل ذات منشأين الأول هو المؤسسة في حد ذاتها و الثاني ناتج عن النظام المالي الجزائري، و يمكن أن نوجزهما فيما يلي:

أولا - مشاكل التمويل المتعلقة بالمؤسسة

- ضعف القدرة الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
 - عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،
 - اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عبارة عن شركات تضامن أو ذات مسؤولية محدودة، و هي عائلية الطابع يخلط أصحابها بين المؤسسة و الأموال الخاصة بهم، مما يؤدي إلى تسيير غير كفؤ للنقدية، و إفراط في سحب الأرباح النقدية من المشروع مما يولد مشاكل مالية له،
 - عدم الاهتمام بالنظم المحاسبية في المؤسسة بشكل كبير.
- ثانيا- مشاكل التمويل المتعلقة بالنظام المالي الجزائري :

- إحجام البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدم قدرتها على توفير الضمانات من جهة، و ارتفاع سعر الفائدة و عدم قدرتها على تسيير أعبائه من جهة أخرى،
- المعاملة المتمثلة فيما يخص معدلات الفائدة مع الشركات الكبيرة رغم اختلاف قدراتها المالية،
- المركزية في منح القروض، و محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية،
- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- حداثة و ضيق نطاق آليات التمويل الجديدة ك رأس المال المخاطر و التمويل التأجيلي في الجزائر مما يقلل من دورها في تمويل مؤسسات القطاع.





إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2009



الخاتمة

لاحظنا من خلال هذا العرض، أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعرف نموا ايجابيا في تعدادده من سنة إلى أخرى بنسب مقبولة، مما يعكس ديناميكية القطاع و كذا الجهد المبذول من اجل ترقيته. في المقابل نجد مؤسساته من حيث الأنشطة تتجه بشكل كبير نحو البناء و الأشغال العمومية، و الخدمات بالدرجة الأولى أما القطاعات الإنتاجية فنصيبها ضئيل جدا من مجموع مؤسسات القطاع، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاحتياجات المالية الكبيرة لهذا النوع من الأنشطة و التي ليست في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. و عليه فمشكلة التمويل عقبة أساسية أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و لمواجهة هذه المشكلة سخرت الدولة مجموعة من الهيئات للدعم و التمويل، غير أنها لا تلعب دورها بنفس القوة، و يمكن القول بان الهيئة الوحيدة التي يمكن تقييم عملها بالاجابي في هذا المجال هي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ و التي تقدم دعما لأكبر عدد من المشاريع سنويا مقارنة ببقية الهيئات الأخرى. و أمام الطلب المتزايد على التمويل، سواء من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة من اجل مواجهة مراحل النمو أو الصعوبات المالية، و كذا أصحاب المشاريع الجديدة، تبقى مشكلة التمويل مطروحة و بشدة من طرف مؤسسات القطاع ، و التي تعاني أيضا من جملة أخرى من المشاكل النابعة من محيط عملها و التي تستلزم الحل.

المراجع

- انظر المادة 11 القانون 01-18، الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001/12/15.
- حسين رحيم نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، العدد 02، 2003، 168.
- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25/02/2003، الجريدة الرسمية العدد 13، 2003، ص 03.
- www.pmeart.com.
- الجريدة الرسمية العدد 13، 2003، ص 22.
- www.pmeart.dz.com
- الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003، ص 22.
- بوعتروس، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على المؤسسات و الاقتصاديات، جامعة بسكرة، 12/13/2005.
- نفس المرجع.
- شبايكي سعدان، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط، 09/04/2002، ص 04.
- نفس المرجع، ص 04.
- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سابق، ص 54.

